حوار..

بقلم : احمد طلعت

الخطأ .. والصواب .. !!

كان الدستور المصري الذي صدر في عام ١٩٢٣ من اعظم الانتصارات الوطنية في ذلك العصر، ومن امجد الصروح القانونية في تاريخنا الحديث .

● ويكفي ان نستعرض محاضرجلسات اللجنة التي قامت بوضع الدستور لنري ايات القوة والحيوية في امتنا- مؤيدة ومعارضة - وكانما قسمت الامة نفسها عن حكمة بين اغلبية واقلية، فكانت الاغلبية تكافح الغاصب المحتل فيتعرض سعد زغلول واصحابه للنفي في « سيشيل» بينما المعارضة ممثلة في رشدي وحشمت والهلباوي وعبد العزيز فهمي وعلي ماهر وغيرهم يكافحون - علي طريقتهم - مستفيدين من موقف الاغلبية فيضعون لمصر دستوراعلي احدث المبادئ العصرية .

● وفي مناقشات اعضاءلجنة الدستور - الثابتة حتي الان من محاضر الجلسات - نماذج رائعة لحرية الراي والايمان بحقوق الشعب ، والتطبيق الحقيقي للمبادئ الديمقراطية . ففي مناقشات اللجنة المادة ٦٤- مثلا - هي الخاصة بعدم جواز شراء الوزير أو استئجاره ملكا للحكومة ، اوقبوله عضوية شركة اوالقيام باي عمل تجاري ، وقف ابراهيم الهلباوي عضو اللجنة يقول ((اطرحوامن اذهانكم اننا نريد بمثل هذا النص كف يد الوزير عن العبث بمال الحكومة ،حاشا ان يمتد بنا الظن الي ذلك ،كل ما نريده هو البعد عن الشبهة ، وتجنب مسالك التهم ، فاذا قلت أن كل التصرفات التي تمس باشخاصهم خير الا يعالجوها باشخاصهم ولا بحكم وظائفهم فلا اكون قد اسات الراي فيهم ، وانما اردت تنزيههم ورفع الشبهة عنهم .. فلا قانون العقوبات الذي نريده بسلطة هذه المادة ولا قانون محاكمة الوزراء ، وانما نريد ان نحول بين الوزير الطاهر وبين الشبهات .))

● وكذلك كان الحال بالنسبة لمناقشة المادة التي تمنع ان يجمع عضو البرلمان بين عضويته فيه وتولي اية وظيفة حكومية ، والزامه بان يستقيل من الوظيفة الحكومية بمجرد اعلان فوزه من الانتخابات .

● والامثلة كثرة امام من يطلع محاضر جلسات لجنة الدستور علي القيم الرفيعة واختلاف الراي من اجل مصلحة وطنية واحترام كل عضو لراي العضو الاخر ولاجتهاده .

● والدساتير في الدول المتحضرة تضعها جمعيات تاسيسة وتسجل مناقشاتها في محاضر رسمية .

● تبقي علي مر السنين في متناول الدارسين و الباحثين ، ويرجع اليها رجال القانون لمعرفة (قصد) المشرع وفلسفتة من وراء كل عبارة وكل لفظ .

● لذلك فقد كان الغاء دستور ١٩٢٣ في السنوات الاولي من حكم جمال عبد الناصر خسارة كبيرة لقضية الديموقراطية ، وانتكاسا خطيرا لكفاح الشعب المصري الذي ربط دائما بين قضية الاستقلال وقضية الديموقراطية .

● ومن المؤسف ان الدساتير التي وضعت منذ عام ١٩٥٢ وحتي الان هي بمثابة (اعلانات دستورية) وليست لها القيمة الحقيقية للدساتير ، فتلك النصوص التي تضمستن الدساتير المتعاقبة لم يشترك الشعب في مناقشتها ولم يسمح لممثله باجراء اي تعديل عليها ، وانما عرضت هذه الدساتير فيما يسمي (الاستفتاء) الذي يجيب فيه المواطن بنعم أولا ، دون ان يعرف من وضع هذه النصوص ، ودون أن تتاح له فرصة مناقشتها أو ادخال اي تعديل عليها .

● لذلك فاننا لا نستغرب ما نراه الان من سلبية الشعب بالنسبة للدستور ، وشعوره بان هذا الدستور هومجرد (وثيقة حكومية) لاتعبر عن امانيه ولا تصوغ قيمه ومبادئه وانما هي سلاح في يد السلطة تفسره كما تشاء وتعطل اهم احكامه بموجب قانون الطوارئ الذي استمر اكثر من ١٢ سنة حتي الان .

● وعندما تطالب القوي الديموقراطية بتعديل الدستور ، وتنقيته من النصوص الغريبة والتعسفية التي يتضمنها ، وعندما تطالب هذه القوي بالغاء قانون الطوارئ والعودة الي القوانين العادية يكون رد الحكومة بان الوقت غير مناسب لاجراء هذه التعديلات ، وان قانون الطوارئ ضروري لمواجهة ظاهرة الارهاب التي تفشت في المجتمع في السنوات الاخيرة .

● ومنطق الحكومة علي هذا النحو منطق مغلوط لايقوم علي اي اساس من الواقع ، فظاهرة (الارهاب) التي يقولون عنها انها ظهرت واستمرت في ظل حالة الطوارئ المفروضة منذ اكثر من ١٢ سنة ، فاذا كانت قوانين الطوارئ قد عجزت عن مواجهة هذه الظاهرة ، فمن الافضل ان تبحث الحكومة لنفسها عن وسيلة اخري و الا تظل متمسكة بقوانين ثبت فشلها رغم قسوتها وتعسفها .

● وتصريحات كبار المسئولين تكرر دائما ان ظاهرة الارهاب هي ظاهرة عالمية وليست (فقط) ظاهرة مصرية ، وتسارع اجهزة الاعلام فتنقل الي الشعب اخبار الانفجارات في ايرلنداوتركيا والمانيا وغيرها ، حتي تؤكد ان الارهاب قد اصبح ظاهرة عامة ، لكن اجهزة الاعلام تنسي دائما ان هذه الدول لاتواجه ظاهرة الارهاب بقوانين الطوارئ والمحاكم الاستثنائية ، وانما تواجهها بالقانون العادي وبالشرعية الدستورية ، وباحترام حقوق المواطن وانسانيته.

● ومن الافضل - والاسلم - ان ننظر في انفسنا ، وان نبحث عن اخطائنا لنصححها بدلا من ان ننظر (دائما) خارج الحدود بحثا عن مبررات واعذار نخفي بها الحقيقة ، ونستسلم معها لاحلام اليقظة بينما الخطأ والصواب موجود هنا .. فوق الارض التي نعيش عليها .